

Distr.: General
15 March 2010
Arabic
Original: English



التقرير الرابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون كل ستة أشهر. ويغطي التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - ظلت الحالة السياسية في البلد هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وأثناء الافتتاح الرسمي للدورة الثالثة للبرلمان، استفاض الرئيس إرنست باي كوروما في الحديث عن التقدم الذي أحرزته حكومته في مجالات منها تطوير الهياكل الأساسية، والتعليم، والزراعة. وأشار الرئيس في رسالة وجهها إلى البلد بمناسبة السنة الجديدة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه سيراليون، ودعا شعب سيراليون إلى تجديد عزمه على التغلب على الصعوبات التي يواجهها البلد.

٣ - وفي غضون ذلك، جرت ٣٧ عملية اقتراع لانتخاب الزعامات القبلية العليا في البلد. واتسمت هذه الانتخابات بالأهمية نظرا للدور الحاسم الذي تضطلع به السلطات التقليدية في الإدارة المحلية. ووفر قانون الزعامة القبلية لعام ٢٠٠٩، الذي صدر مؤخرا، إطارا قانونيا محسّنا للانتخابات. وعلاوة على ذلك، أكّدت مشاركة ممثلي المجتمعات المحلية في



المناطق الريفية في انتخابات زعمائها الكبار استمرار نموّ التوجهات الديمقراطية في سيراليون على جميع المستويات.

٤ - وفي حين كانت الانتخابات سلمية وذات مصداقية على وجه العموم، سلّط مراقبو الانتخابات الضوء على بعض الصعوبات التي اعترضت العملية الانتخابية، بما فيها: التباين في تفسير قانون الزعامة القبلية لعام ٢٠٠٩ وعدم الإحاطة به بشكل كاف؛ وتدخل الأحزاب السياسية أو الأحزاب البديلة في العملية الانتخابية على نحو يتعارض مع التشريعات السارية؛ وعدم قدرة المرأة على الترشّح في بعض أجزاء البلد بسبب المفاهيم الثقافية وتضارب التفسيرات المتعلقة بدستور سيراليون لعام ١٩٩١.

٥ - واستمر، في الفترة قيد الاستعراض، تنفيذ البيان المشترك الذي تم التوقيع عليه، في ٢ نيسان/أبريل، بين أكبر أحزاب المعارضة، الحزب الشعبي لسيراليون، وحزب مؤتمر جميع الشعوب. ووفر صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام دعماً مادياً حاسماً من أجل تنفيذ هذا البيان المشترك.

٦ - وواصل المكتب المتكامل لبناء السلام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، من خلال تقديم تمثيلات وبرامج إذاعية في جميع مشيخات البلد البالغ عددها ١٤٩ مشيخة، حملته للتوعية الشعبية بشأن الرسائل الأساسية الواردة في البيان المشترك، التي تحظى بترحيب كبير. واجتمعت لجنة التقيد بالبيان المشترك، التي تضم مؤتمر جميع الشعوب، والحزب الشعبي لسيراليون، وقوات شرطة سيراليون، ومجلس سيراليون المشترك بين الأديان، الذي تشارك في رئاسته لجنة تسجيل الأحزاب السياسية والمكتب المتكامل لبناء السلام، واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ البيان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧ - وأتمت لجنة التحقيق، المنشأة عملاً بالبيان المشترك، تحقيقها في مزاعم ارتكاب أعمال اغتصاب وعنف جنسي جرى الإبلاغ بوقوعها خلال الهجمات التي تعرضت لها مكاتب الحزب الشعبي لسيراليون، في فريتاون، في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وذكرت اللجنة، بعد دراسة متعمقة للقانون الذي يحكم جرائم الاغتصاب وهتك الأعراض، واستناداً إلى الإفادات المتلقاة، أنه لا يوجد ما يثبت مزاعم الاغتصاب. ومع ذلك، خلصت اللجنة إلى أن الضحايا تعرضوا لسوء المعاملة الجسدية والسلوك اللاإنساني، مما شكل خرقاً لحقوق الإنسان الخاصة بهم بموجب الدستور. ودعت الحكومة إلى اتخاذ خطوات لتلبية احتياجات الضحايا، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. وانتقد الحزب الشعبي لسيراليون النتائج التي توصلت إليها اللجنة انتقاداً قوياً، وهدّد باتخاذ إجراءات قانونية للطعن فيها.

٨ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عيّن الرئيس كوروما فريق استعراض مستقل، على النحو المنصوص عليه في البيان المشترك، للتحقيق في أسباب العنف السياسي الذي حدث في آذار/مارس ٢٠٠٩. وبدأ الفريق إجراءاته في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠. وعلى غرار لجنة التحري المكلفة بالتحقيق في حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها، اختار الرئيس كوروما أعضاء فريق الاستعراض المستقل من قائمة مرشحين اقترحهم الحزب الشعبي لسيراليون ومؤتمر جميع الشعوب. ويقدم المكتب المتكامل لبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام الدعم التقني والمالي لأعمال الفريق. ودعا الفريق إلى تقديم إفادات من جميع الأحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية في البلد، ومن قوات الشرطة ومسؤولين حكوميين.

٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نظم المكتب المتكامل لبناء السلام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، معتكفات متبادلة بين الأحزاب، شملت الحزب الشعبي لسيراليون ومؤتمر جميع الشعوب والحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي. وركزت المعتكفات على تدريب الزعماء من بين كبار أعضاء الأحزاب السياسية، وأتاحت الفرصة للأحزاب لتعزيز آلياتها الديمقراطية الداخلية. وفي غضون الفترة ذاتها، أجرى المكتب المتكامل لبناء السلام والبرنامج الإنمائي واللجنة ترتيبات لعقد اجتماعات مستقلة للأجنحة النسائية في مؤتمر جميع الشعوب والحزب الشعبي لسيراليون والحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، للنظر في مسألة تحسين مستوى تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية الوطنية.

١٠ - وإذا اختتمت المعتكفات المتبادلة بين الأحزاب، سينظم المكتب المتكامل لبناء السلام ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، حواراً وطنياً بين الأحزاب، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، لمواصلة تعزيز الثقة فيما بينها. وفي إطار تنفيذ البيان المشترك، اكتمل في ١٤ مقاطعة تشمل المنطقة الغربية من البلد، البرنامج الذي نظّمته الأحزاب السياسية لتوعية الشباب، الذي يركز على التسامح والعنف في المجال السياسي. ويجري التخطيط لإعداد برامج مماثلة للأشهر القادمة.

١١ - وتتواصل الجهود الأخرى الرامية إلى تنفيذ البيان المشترك، بوسائل تشمل إنشاء مركز لتوفير الموارد للأحزاب السياسية. ولأغراض بناء الثقة وتعزيز المصالحة، وقر صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام المساعدة المالية، بموافقة الحكومة، من أجل إصلاح الأضرار التي لحقت بمكاتب الحزب الشعبي لسيراليون في فريتاون، وقد بدأت أعمال ترميم المباني.

١٢ - ورغم هذه المبادرات، لا تزال العلاقة بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي تتسم بانعدام عميق في الثقة والشكوك المتبادلة. وفي ذلك الصدد، ورغم التحسن في الحالة

السياسية عموماً، لا تزال صعوبات حمة تعترض ترسيخ ثقافة التسامح السياسي. وإضافة إلى حالات العنف التي وقعت خلال انتخابات الزعامة القبلية، وقعت صدامات عنيفة بين مؤيدي مؤتمر جميع الشعوب ومؤيدي الحركة الشعبية لسيراليون، خلال انتخابات فرعية للمجلس المحلي، نظمت في تونغو، بمقاطعة كينياما، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٣ - وفيما يتصل باستعراض دستور عام ١٩٩١، لم تتخذ الحكومة أية إجراءات بشأن التقرير المقدم من لجنة استعراض الدستور. وإدراكاً لأهمية عملية استعراض الدستور في توطيد دعائم الديمقراطية في البلد، تبرز ضرورة إنشاء آلية تشاورية واسعة النطاق لمواصلة مناقشة الخطوات التالية لعملية الاستعراض.

باء - التطورات الأمنية

١٤ - اتسمت الحالة الأمنية عموماً بالهدوء في سيراليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن الارتفاع المفاجئ في عدد عمليات السطو المسلح، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ كان مصدر قلق. وجرى خلال الفترة من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ اعتقال ٥٦ شخصاً فيما يتصل بهذه الهجمات. ولمعالجة هذه المشكلة، لجأ الرئيس كوروما، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى تطبيق قانون توفير الدعم العسكري للسلطات المدنية، الذي مكّن القوات المسلحة لجمهورية سيراليون من العمل بشكل قانوني إلى جانب شرطة سيراليون. وقد أثبتت جهودهما المشتركة نجاحها، حيث انخفض عدد السرقات في جميع أنحاء البلد بشكل حاد في مطلع عام ٢٠١٠.

١٥ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، وقعت مشادة بين عناصر من القوات المسلحة وعناصر من الشرطة، في منطقة واترلو في فريتاون، أسفرت عن إصابة مركز للشرطة ومعداته بأضرار، فضلاً عن إصابة عدد من رجال شرطة. وأصدر فريق تنسيق شؤون الأمن الوطني، تكليفاً بإجراء تحقيق في الظروف التي أدت إلى الصدام بقيادة ممثلين للهيئات الأمنية في البلد. ودُعي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى المشاركة في التحقيق. وفي الوقت ذاته، اتخذ ضباط كبار من الشرطة والقوات المسلحة خطوات فورية من أجل تحسين علاقات العمل بين المؤسسات، شملت الوساطة.

١٦ - وأعد المكتب المتكامل لبناء السلام، بدعم من حكومة سيراليون والبرنامج الإنمائي وصندوق بناء السلام، استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز التلاحم بين قوات الشرطة والجيش. وتم إعداد مجموعة من أنشطة التدريب لأكثر من ٥٠٠ ٧ ضابط في الجيش والشرطة في مجالات الاتصال الاستراتيجي، وتغيير المواقف، والانضباط. وسيركز التدريب

على ضباط القيادة من الرتب الصغيرة والمتوسطة. وستشكل أيضا وحدة اتصال مشتركة بين الشرطة والجيش.

١٧ - وفي الفترة قيد الاستعراض، اتخذت الحكومة خطوات للتحقق من استلام الجنود السابقين، المسرحين في إطار الاستعراض الرئيسي للقوات المسلحة، لاستحقاقاتهم. غير أن بعض المتضررين من هؤلاء الجنود شاركوا في مظاهرات وخرّبوا الممتلكات احتجاجا على عدم دفع الاستحقاقات. وأشارت الحكومة إلى أن العمل جار على استعراض استحقاقات التقاعد لبعض هؤلاء الجنود السابقين، بهدف جعلها تتماشى مع معدلات التضخم الحالية.

١٨ - وفيما يتصل بعلاقاتها مع جيرانها، واصلت سيراليون الاحتفاظ بعلاقات ودية مع غينيا. واستمرت القوات المسلحة لكلا البلدين في تسيير دوريات حدودية بدون أية صعوبات، وتبادلت الأفرقة العسكرية الزيارات لمناقشة الشواغل الأمنية المشتركة. وفي رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر، طلبت حكومة غينيا من حكومة سيراليون التحقيق في مزاعم تفيد بأن حوالي ٤ ٠٠٠ عنصر من المرتزقة يتدربون في سيراليون بهدف شن هجوم على غينيا. وحققت وكالات قطاع الأمن في سيراليون بدقة في هذه المزاعم وخلصت إلى عدم وجود أي دليل يؤيدها. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، استضافت سيراليون الاجتماع رقم ٢٦ للجنة رؤساء هيئات الأركان لقوات الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي ناقشت فيه التطورات الأخيرة في غينيا والمنطقة دون الإقليمية.

١٩ - واحتُجزت أربعة مراكب صيد أجنبية في المياه الساحلية لسيراليون في الفترة المشمولة بالتقرير. وساعدت القوات المسلحة خفر السواحل التابعين للولايات المتحدة في تنفيذ عملية بموجب اتفاق ثنائي لتقديم المساعدة البحرية أكرم بين سيراليون وحكومة الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأصدرت السلطات القضائية لسيراليون أوامر مصادرة وفرضت غرامات تبلغ قيمتها نحو ٢ مليون دولار. وتشكل حماية الموارد البحرية للبلد أمرا حيويا وتساعد سيراليون في تعزيز قدرتها على إدرار الدخل. وفي الفترة قيد الاستعراض أيضا، استفادت القوات المسلحة من التدريب الذي وفرته البحرية الأمريكية في مجال اقتحام السفن، ومن دورات لصيانة السفن.

٢٠ - وزار اللواء ويليام وورد، قائد مركز قيادة قوات الولايات المتحدة في أفريقيا، سيراليون في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وأكد مجددا في اجتماع مع الرئيس كوروما التزام حكومة الولايات المتحدة بتعزيز العلاقات مع سيراليون وبالمساعدة في تعزيز قدرة القوات المسلحة.

جيم - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢١ - أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية تأثيراً كبيراً على سيراليون. فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٩، ويُتوقع ارتفاعه إلى ٥,٥ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٠. وانخفضت الصادرات إلى حد كبير، بما في ذلك مبيعات الماس. ولذلك ازدادت حالة الحساب الجاري للبلد سوءاً. وانخفض التضخم، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، بعد أن ارتفع في بداية الأزمة العالمية.

٢٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أُعلن عن اكتشاف بئر نفط قبالة سواحل سيراليون، يُحتمل أن يصل إنتاجها إلى ٢٠٠ مليون برميل، من قبل كونسورتيوم تقوده شركة أناداركو (Anadarko) التابعة للولايات المتحدة، مع شركائها الأستراليين والإسباني والأيرلنديين. وفي حين لم يتبين بعد ما إذا كان النفط المكتشف سيكفي للاستخدام التجاري، فقد أثار اكتشافه حملة إعلامية كبيرة وأعطى مزيداً من الزخم للجهود الرامية إلى تحسين إدارة قطاعات الموارد الطبيعية، بما في ذلك مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، التي تقدمت سيراليون لعضويتها، وحدد ٩ آذار/مارس موعداً نهائياً لامتها لها. ويدعم البرنامج الإنمائي والبنك الدولي هذه الجهود دعماً حثيثاً، بينما تنظر المؤسسة الإنمائية الألمانية ومصرف التنمية الأفريقي في إمكانية المشاركة أيضاً.

٢٣ - ووقع الرئيس كوروما على قانون جديد للمناجم والمعادن، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويدخل القانون تحسينات كبيرة على رقابة أنشطة التعدين في البلد. وهو ينص على قدر أكبر من الشفافية والقدرة على التنبؤ، ويحد من استخدام السلطة التقديرية، ويوسع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات الترخيص. ويرفع القانون أيضاً معدل العائدات من امتياز التنقيب وموارد تنمية المجتمع المحلي، ويضع معايير جديدة لحماية البيئة وسلامة العمالة.

٢٤ - وسن البرلمان مشروع قانون ضريبة السلع والخدمات، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ودخل القانون حيز التنفيذ في مطلع عام ٢٠١٠. واستُعيض بضريبة السلع والخدمات عن طائفة واسعة من الضرائب، بما في ذلك ضريبة مبيعات الواردات، وضريبة المبيعات المحلية، وضريبة الترفيه، وضريبة المطاعم والأغذية، مما ساعد على تبسيط النظام السابق للضرائب غير المباشرة. ولن تخضع بعض الأصناف الأساسية للضريبة مثل الأرز والمياه المنقولة بالأنابيب والوقود والكتب والخدمات التعليمية والطبية ومجموعة مختارة من الإمدادات الصيدلانية، بغرض ضمان ألا تتضرر الفئات الأشد فقراً في المجتمع باعتماد الضريبة الجديدة. ويُعتقد أن الضريبة الجديدة ستدر المزيد من العائدات للحكومة، بينما ستترك أثراً طفيفاً على تكلفة

المعيشة، أو قد لا تؤثر عليها مطلقاً. وعموماً، لن يشهد دافعو الضرائب زيادة في الضرائب التي يدفعونها، وستحقق الأعمال التجارية وفورات كبيرة في وقت وتكلفة أعمال المحاسبة الضريبية.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، أصدرت الحكومة، خلال الفترة قيد الاستعراض، تكليفاً بإنشاء مشروع بومبونا (Bumbuna) للطاقة الكهرومائية، الذي يتوقع أن يكون له تأثير حسن على الاقتصاد في عام ٢٠١٠، بما في ذلك من خلال تخفيض تكلفة استيراد الوقود.

٢٦ - وفي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير، زار روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، سيراليون. والتقى خلال الزيارة الرئيس كوروما وكبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي الجهاز التنفيذي، وشركاء التنمية الدوليين، ورئيس لجنة مكافحة الفساد، وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبجانب الاعتراف بالجهود التي تبذلها الحكومة في تنفيذ برنامج التغيير، أكد السيد زوليك على ضرورة مواصلة التقدم تجاه إقامة الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. كما أكد التزام البنك الدولي بدعم البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية لمجمع الطاقة لغرب أفريقيا، والحلول التي توصلت إليها إدارة مصائد الأسماك الإقليمية.

٢٧ - ووقعت سيراليون اتفاق برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتقوم حالياً بوضع خطط للاستثمار تتماشى مع الخطة الوطنية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وسوف يدعم برنامج الغذاء العالمي، بناء على طلب من الحكومة، تنفيذ برامج شبكات الأمان للاتفاق الشامل في أربعة مجالات، هي: (أ) توفير شبكات الأمان الإنتاجية، من قبيل برامج توفير الأغذية والأموال النقدية مقابل العمل؛ (ب) توفير شبكات الأمان الاجتماعي من خلال برامج صحة الأم والطفل والتغذية المدرسية؛ (ج) تعزيز قدرة الاستجابة للطوارئ، لمواجهة الكوارث المحلية، مثل الفيضانات، والتكيف مع تغير المناخ؛ (د) بناء القدرات ودعم السياسات العامة وتعزيز الحماية الاجتماعية.

٢٨ - ونظم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، منتدى الشراكة الوطنية الذي حضره أكثر من ٣٠٠ شخص، بغرض رفع مستوى الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز الشراكات المحلية. ونظم البرنامج المشترك حملة اليوم العالمي للإيدز لعام ٢٠٠٩ تحت شعار "ساعد على حماية طفلك، واحضغ لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية الآن". وبلغ مجموع الأشخاص الذين أُجريت لهم اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية خلال الحملة ٩ ٨١٤ شخصاً، بينهم ٢٩٥ ٧ من الإناث و ٢ ٥١٩ من الذكور.

ثالثاً - تعزيز بناء السلام

٢٩ - عقدت حكومة سيراليون وشركاؤها في التنمية، في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماع الفريق الاستشاري السادس، في لندن بالمملكة المتحدة. وتمثل الهدف من الاجتماع في توسيع قاعدة دعم المانحين لسيراليون، وكذلك تشجيع المانحين الحاليين على زيادة مساعداتهم للبلد. وتركز الاهتمام في اجتماع الفريق، طوال يوم انعقاده، على تنمية القطاع الخاص وتعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

٣٠ - وأيد اجتماع الفريق الاستشاري كل من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد المانحين الذي يركز على بناء القدرات، وصندوق البنك الدولي الاستثماري المتعدد المانحين للبنية التحتية. كما وجه الاجتماع الدعوة إلى حكومة سيراليون لحضور الاجتماع السنوي الذي نظمه فريق التنسيق لعدد من الدول العربية المؤثرة، استضافه المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وانعقد في الخرطوم، في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٣١ - وفي إطار التحضير لاجتماع الفريق الاستشاري، سافر ممثلي التنفيذي إلى بروكسل ومديريد ولاهاي وكوبنهاغن وستوكهولم وأوسلو وهلسنكي ولندن، للالتقاء بكبار المسؤولين من أجل تشجيع برنامج الحكومة للتغيير، وحشد الدعم للرؤية المشتركة للأمم المتحدة. وسلط الممثل التنفيذي الضوء على صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد المانحين لسيراليون، الذي بدأ تشغيله في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بوصفه قناة الأمم المتحدة المفضلة للتمويل في المستقبل.

٣٢ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أيد جون مكيني، رئيس تكوين سيراليون في لجنة بناء السلام، نداء الأمم المتحدة بشأن تقديم الدعم العيني بالقوارب والسيارات لوكالات القطاع الأمني لسيراليون وأبلغ ذلك إلى الدول الأعضاء. وأعرب اثنان من أعضاء اللجنة حتى الآن عن اهتمامهما بهذا النداء، وهما تايلند ومصر. ومن المأمول أن يستعرض النداء عدد أكبر من الأعضاء وينظرون في تقديم مساهمات ملائمة.

٣٣ - وستشهد سياسة المعونة، التي أقرت في اجتماع الفريق الاستشاري لسيراليون، الطريق لإنشاء هيكل محسن لتنسيق المعونة. وعقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مناقشات بشأن تفاصيل هيكل المعونة، بهدف تفعيل الهيكل الجديد لتنسيق المعونة. وسيسمح هيكل المعونة الجديد للأمم المتحدة والشركاء الآخرين بتقديم دعم أفضل لبرنامج التغيير الحكومي.

رابعا - دعم مؤسسات الديمقراطية

ألف - هيئة إذاعة سيراليون

٣٤ - دعا البيان المشترك المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الأحزاب السياسية إلى العمل من أجل إنشاء هيئة وطنية مستقلة للبث الإذاعي. وواصلت الحكومة اتخاذ خطوات كبيرة من أجل إقامة هيئة إذاعة وطنية مستقلة تنقل إليها أصول إذاعة الأمم المتحدة. ومنذ أن أنشئت إذاعة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، ظلت الإذاعة التي تتمتع بأوسع تغطية على النطاق الوطني في البلد وتبث برامج على مدار الساعة، توفر مصدرا للأخبار المحايدة ومن ثم عنصرا حاسما في عملية توطيد السلام.

٣٥ - وأعربت الأمم المتحدة، وبرلمان سيراليون، ورابطة صحفيي سيراليون، وأصحاب المصلحة الآخرون، عن شواغل تتعلق باستقلال الهيئة. وتبعا لذلك، أدخلت تعديلات هامة على مشروع القانون، رهنا بموافقة البرلمان، بما في ذلك شرط تعيين المدير العام للهيئة من قبل الرئيس، واعتمد البرلمان التعديلات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

٣٦ - ويُتوقع أن تبدأ الهيئة العمل رسميا في ٢٧ نيسان/أبريل. وأنشئ فريق إداري انتقالي يضم في عضويته وزارة المعلومات والاتصالات واتحاد صحفيي سيراليون وممثلين للمجتمع المدني. وفي غضون ذلك، وافق صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام على تخصيص مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ دولار لدعم العملية الانتقالية. وتلقى الأمناء دورات تدريبية من اتحاد الإذاعات العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية ومكتب الأمم المتحدة، استعدادا لتحمل مسؤولياتهم.

٣٧ - وعينت الحكومة، بروح تجسد التعاون بين الأحزاب السياسية، البروفيسور سيبتيموس كايكاي، وزير المعلومات والاتصالات في الحكومة السابقة للحزب الشعبي لسيراليون، رئيسا لمجلس أمناء الهيئة. ويشمل الأمناء الآخرون ممثلين لمجلس رؤساء القبائل ونقابة المحامين في سيراليون. وصدرت إعلانات الوظائف الشاغرة لمناصب إدارية رفيعة. وعند شغل هذه الوظائف، سيتولى فريق إدارة هيئة الإذاعة السيراليونية، بالاشتراك مع الحزب الشعبي لسيراليون والبرنامج الإنمائي والشركاء الآخرين الذين يوفر الدعم، مهمة تسيير العملية الانتقالية.

باء - اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام

٣٨ - أعلنت اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، عن عدم السماح لمجلس مدينة فريتاون، الذي يديره الحزب الحاكم، بتشغيل محطة إذاعية. وتأجلت الإجراءات القانونية للطعن في قرار اللجنة الخاص بإلغاء رخصة محطة إذاعية تابعة للحزب

الشعبي لسيراليون بسبب حكم أصدرته محكمة في فريتاون. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة، نفذت اللجنة برامج لتدريب الصحفيين في عدد من المجالات، تشمل قانون الإعلام والتحقيقات الصحفية.

جيم - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٣٩ - واصلت حكومة سيراليون إعادة هيكلة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بدعم من المكتب المتكامل لبناء السلام والبرنامج الإنمائي. وستشمل العملية تعيين موظفين دائمين للجنة، علاوة على كفالة استقلالها المالي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أقر الشركاء الدوليون للمكتب المتكامل لبناء السلام وإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية ووكالة المعونة الأيرلندية تخصيص مبلغ ١,٨ مليون دولار لرفع مستوى القدرات التشغيلية والإدارية للجنة وتسجيل الأحزاب ولجنة الانتخابات الوطنية.

دال - اللجنة الانتخابية الوطنية

٤٠ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اشتركت اللجنة الوطنية للانتخابات، ووزارة الشؤون الداخلية والحكم المحلي والتنمية الريفية في تنظيم انتخابات زعماء القبائل في العديد من المناطق القبلية في البلد. وبغرض تكملة الدعم المقدم من حكومة سيراليون، أتاح الاتحاد الأوروبي وحكومتا أيرلندا والملكة المتحدة مزيداً من المساعدة المالية من خلال صندوق سلة الانتخابات، الذي يديره البرنامج الإنمائي. ونظمت اللجنة أيضاً انتخابات فرعية للمجالس المحلية في مقاطعتي بو وكينيمبا، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

هاء - البرلمان

٤١ - عُين ٢٠ كاتباً وباحثاً إضافياً في برلمان سيراليون بمساعدة من الصندوق المتكامل لبناء السلام. وأُجريت عملية صيانة لمكتبة البرلمان، بجانب شراء ٢٠ حاسوباً ومجموعة من الكتب. وتسلم البرلمان حافلتين صغيرتين و ٦ دراجات نارية لتعزيز عمل لجان الرقابة. وبدأت برامج لتدريب الكتبة والباحثين، في شباط/فبراير ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، عُقدت حلقات دراسية لأعضاء البرلمان بشأن قضايا الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، بما فيها صناعة النفط.

واو - شرطة سيراليون

٤٢ - تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الجهود المبذولة لتعزيز قدرات الشرطة في مجال إدارة النظام العام. فمن خلال صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة، اقتُنيت مركبات وخوذة وهرارات ودروع وأصفاد وملابس واقية تقدر قيمتها بمبلغ ٦٠٦ ٩٠٩ دولارات وسُلِّمت إلى الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ٢٤٢٣ ضابطا في مجال إدارة النظام العام. وتم أيضا تدريب ١٣٤ ضابطا وتعيينهم للعمل في إدارة تلقي الشكاوى المقدمة ضد الشرطة والانضباط الداخلي والتحقيقات وزُودوا بالمعدات اللازمة.

٤٣ - ومن أجل دعم التعاون بين الشرطة ووسائل الإعلام، نظمت البعثة ثلاث حلقات عمل إقليمية، بمساعدة من حكومة لكسمبرغ، جرى الاتفاق فيها على طرائق لتحسين العلاقات بين الشرطة ووسائل الإعلام في مذكرة تفاهم. وساعدت البعثة الشرطة على تعزيز الروابط مع المجتمعات المحلية من خلال مجالس شراكات الشرطة المحلية ونُظمت أربع حلقات عمل تدريبية لزعماء دينيين وتقليديين وقادة من المجتمع المحلي، بتمويل من حكومة لكسمبرغ.

حاء - اللامركزية

٤٤ - بدأت وزارة الشؤون الداخلية والحكم المحلي والتنمية الريفية، بالتعاون مع الأمانة المعنية باللامركزية في تشغيل نظام نتائج تقييم الأداء للمجالس المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومن شأن هذا النظام الجديد أن يعزز مساءلة المجالس أمام ناخبينها. ودربت الأمانة المعنية باللامركزية أعضاء مجالس من الإناث من جميع المجالس المحلية الـ ١٩ في مجالي القيادة وبناء الثقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٤٥ - ودربت وزارة المالية والتنمية الاقتصادية أيضا مراجعي الحسابات الداخليين من المجالس المحلية الـ ١٩. وتمضي الأمانة المعنية باللامركزية قدما في توفير مكاتب للمجالس. ووفر اتفاق مالي مع وكالة التنمية الدولية مبلغ ٢٠ مليون دولار لإنجاز الخدمات اللامركزية وعملية اللامركزية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويجري إحراز تقدم في عملية نقل ٧٥ وظيفة ستؤول إلى المجالس المحلية. غير أن هناك حاجة لدعم مالي لخطط المجالس المحلية الاستراتيجية ومبادراتها.

خامسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

ألف - تقديم الدعم في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٦ - لا يزال تزايد حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي يشكل مصدر قلق بالغ لمنظمات حقوق الإنسان والحكومة. واضطلع المكتب المتكامل لبناء السلام بأنشطة مختلفة في الفترة المشمولة بالتقرير، بهدف تعزيز قدرة لجنة حقوق الإنسان الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية في مجال المسائل المتصلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وهكذا، درّب ١٢٠ شخصا من طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني النشطة في ٤ مقاطعات في مجال رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٨٠ من ضباط السجون التدريب في مجال حقوق الإنسان. وأنشئ في فريتاون مركز معلومات لمنظمات المجتمع المدني تتاح فيه فرصة دخول شبكة الإنترنت وبه قاعة للمؤتمرات ومواد مرجعية عن حقوق الإنسان.

٤٧ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نُظمت حلقة عمل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لأعضاء اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة. وفي كانون الأول/ديسمبر، سهلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم منتدى للحوار من أجل المجتمع المدني والبرلمانيين.

٤٨ - وتمضي يُيسر أشغال بناء محكمتي صلح في فريتاون، كما يجري العمل على إنشاء محكمة تجارية ذات إجراءات معجّلة. واعتمد الجهاز القضائي أيضا صكي سياسات عامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، يشتملان على سياسة توجيهية بشأن الكفالة لقضاة الصلح والقضاة ودليل عملي للمأموري التنفيذ.

٤٩ - وبدعم من صندوق بناء السلام، أُحرز أيضا بعض التقدم في أشغال تجديد سجن مافانتا، لكن نقص الموارد أعاق اكتمال المشروع. ومن المتوقع أن يساعد السجن، عقب انتهاء هذا العمل، في تخفيف ازدحام سجن شارع باديمبا في فريتاون.

باء - لجنة حقوق الإنسان الوطنية

٥٠ - واصلت لجنة حقوق الإنسان الوطنية تعزيز برنامجها الخاص بالتوعية وتقديم تقاريرها عن حالة حقوق الإنسان في البلد. فقد اضطلعت اللجنة، ضمن أنشطة أخرى، بأنشطة توعية ذات صلة بتقريرها عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، ناقش البرلمان المسائل المثارة في هذا التقرير وأقرها في وقت لاحق. وكانت الحكومة قد قطعت على نفسها التزاما بتغطية التكاليف التشغيلية للجنة في عام ٢٠١٠، بما في ذلك

مرتببات الموظفين. وواصلت البعثة حشد دعم المانحين الدوليين لتمكين اللجنة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية.

٥١ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال هناك عجز في الموارد اللازمة لتنفيذ ولاية اللجنة

جيم - تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة

٥٢ - أحرز بعض التقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، لا سيما من خلال برنامج التعويضات. وبدعم من صندوق بناء السلام، قُدمت منح صغيرة إلى أكثر من ١٣ ٠٠٠ من ضحايا الحرب الأهلية المؤهلين لتمكينهم من إقامة مشاريع تجارية صغيرة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٧ ٠٠٠ من الأطفال الضحايا، معظمهم من يتامى الحرب والأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي، دعماً مالياً من أجل دفع الرسوم وشراء المواد التعليمية، وتلقى العلاج أكثر من ٢٠٠ من ضحايا العنف الجنسي.

٥٣ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال هناك نقص كبير في الأموال اللازمة لتنفيذ برنامج التعويضات. وفي هذا الصدد، دشّن الرئيس كوروما في ٥ كانون الأول/ديسمبر الصندوق الاستئماني الخاص لضحايا الحرب من أجل حشد الموارد من الشركاء المحليين والدوليين.

سادس - المحكمة الخاصة

٥٤ - في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أيدت دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة لسيراليون الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية وأدانت ثمانية أشخاص في قضايا المدعي العام ضد عيسى سيساي وموريس كالون وأوغوستين غباو. وقد كان هؤلاء الأشخاص المدانون أعضاء في الجبهة المتحدة الثورية ومجلس القوات المسلحة الحاكم وقوات الدفاع المدني، وهي الميليشيات المسلحة الرئيسية الثلاث التي كانت نشطة خلال النزاع في سيراليون.

٥٥ - وفي ١٣ آب/أغسطس و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حددت المحكمة الخاصة لسيراليون رواندا باعتبارها الدولة التي سيقضي فيها الأشخاص المدانون عقوباتهم. وفي وقت لاحق، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نُقل المحكومون إلى سجن مبانغا في رواندا، لقضاء الفترة المتبقية من مدة عقوبتهم. وترصد المحكمة الخاصة حالياً الأوضاع المتعلقة بإنفاذ العقوبات الصادرة بحق السجناء.

٥٦ - وتتواصل أيضا في لاهاي محاكمة تشارلز تيلور، رئيس ليبيريا السابق. وقد انتهت إجراءات إعادة استجواب السيد تيلور في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، وستشمل المرحلة المقبلة من المحاكمة إدلاء شهود الدفاع بشهاداتهم. ومن المقرر صدور الحكم في هذه القضية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تنتهي أنشطة المحكمة في منتصف عام ٢٠١١.

سابعاً - التقدم المحرز في عملية التكامل

٥٧ - يمضي العمل قدماً في تنفيذ الرؤية المشتركة للأمم المتحدة. فقد عملت وكالات الأمم المتحدة بطريقة متكاملة من أجل تحديد الإنجازات البرنامجية لكل من برامج الرؤية المشتركة البالغ عددها ٢١ برنامجاً. وسيكفل ذلك النهج عدم ازدواجية الجهود التي تبذلها الوكالات في إطار برنامج واحد ويسمح برصد وتقييم كل برنامج في إطار الرؤية المشتركة.

٥٨ - ويواصل المراتب المشترك ودوائر الأمن والمرافق الطبية المشتركة للأمم المتحدة كافة التقدم ببطء ولكن بصورة مطردة باعتبارها العناصر التشغيلية الرئيسية في نهج متكامل. وأُبرمت خلال الفترة قيد الاستعراض اتفاقات لتقاسم التكلفة بين البعثة ووكالات تابعة للأمم المتحدة. ودخل مكتب ميداني جديد أنشئ لخدمة أسرة الأمم المتحدة في مقاطعة بو طور التشغيل. وقدمت العيادة الطبية المشتركة خدماتها إلى المحكمة الخاصة لسيراليون، وبدأت مفاوضات مع أعضاء السلك الدبلوماسي لتقديم خدماتها نظير رسم معين. واعتبرت الطائرة المروحية التابعة للأمم المتحدة والتي توفر للحكومة والشركاء الإنمائيين وسيلة اتصال فعالة بالجماعات الريفية بمثابة خدمة أساسية ومساهمة هامة من الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لبناء السلام.

٥٩ - ويستخدم فريق الأمم المتحدة القطري في سيراليون حالياً برنامج الدعم المباشر الذي يستتبع الانتقال من مرحلة التنفيذ المباشر تحت إشراف الأمم المتحدة إلى مرحلة تولي البلاد تنفيذ البرامج والمشاريع بنفسها. ويشكل بدء تنفيذ هذا البرنامج جزءاً من عملية تدريجية تؤدي إلى تطبيع الطريقة التي تتفاعل بها الأمم المتحدة والحكومة، وهو مؤشر إيجابي على استمرار استتباب الاستقرار في البلد في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

ثامناً - المخاطر الرئيسية

ألف - الفساد

٦٠ - تواصلت الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الفترة قيد الاستعراض. وفي اجتماع طارئ عقدته الحكومة يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ذكر الرئيس كوروما عدة

حالات من الممارسات الفاسدة التي تقع في عدد من الكيانات الحكومية وطالب بشكل قاطع بأن تُتخذ خطوات فورية لمنع تكرارها.

٦١ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أُعفي وزير الصحة من مهامه واتهم بارتكاب جرائم ينص عليها قانون مكافحة الفساد في البلاد، من بينها عدم الامتثال للوائح المتعلقة بإصدار العقود وإساءة استخدام المنصب. وفي كانون الأول/ديسمبر، أمر الرئيس كوروما بإيقاف رئيس الهيئة الوطنية للإيرادات عن العمل في انتظار انتهاء التحقيقات التي تجريها اللجنة في تهم تتعلق باختلاس أموال الجهات المانحة والاعتناء عن طريق الفساد وجرائم أخرى ذات صلة. وواصلت اللجنة إشراك المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي في أنشطة مكافحة الفساد. وقدمت هيئة المعونة الأيرلندية، وهي أحد الشركاء الدوليين للبلاد، مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو لدعم أعمال اللجنة.

٦٢ - وتحسن تصنيف سيراليون في مؤشر تصورات الفساد لعام ٢٠٠٩ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بمقدار ١٢ رتبة.

باء - المخدرات غير المشروعة

٦٣ - من أجل التصدي لمشكلة المخدرات غير المشروعة، تلقت فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون، بالإضافة إلى الحصول على دعم قوي من حكومة سيراليون، مساعدة تقنية ومالية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وقيادة قوات الولايات المتحدة في أفريقيا. وأنشئ مركز للتدريب باستخدام الحاسوب في مقرر فرقة العمل وقُدمت مجموعة متنوعة من أجهزة الحاسوب والتدريب على منع المخدرات وإجراء التحليلات الاستخباراتية والبحث والمصادرة. ونتيجة لذلك، حققت فرقة العمل إنجازات هامة في عرقلة أنشطة مهربي المخدرات، بما في ذلك الأشخاص المشتبه في ارتباطهم بعملية استيراد ٧٠٣ أطنان من الكوكايين إلى سيراليون في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٦٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، عقدت البعثة، بالتعاون مع حكومة سيراليون، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، اجتماعا لفريق الخبراء ومؤتمرا وزاريا بهدف تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وستدعم هذه المبادرة خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وكان الهدف من المؤتمر أيضا إنشاء وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية في كل من سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو لمواجهة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وكذلك بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات

مكافحة المخدرات والتحريرات الجنائية والاستخبارات وإدارة الحدود وغسل الأموال والعدالة الجنائية. وقد اعتمد المؤتمر إعلاناً مشتركاً يعيد تأكيد الالتزامات المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، فضلاً عن الطرائق العملية لوحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

جيم - بطالة الشباب

٦٥ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدر البرلمان قانون اللجنة الوطنية للشباب الذي سيمكن من إنشاء لجنة مخصصة للتركيز على تشغيل الشباب وتمكينهم، وكذلك ليكون بمثابة جهاز يتولى تنسيق جميع القضايا ذات الصلة بالشباب. والمناقشات جارية بشأن وضع الترتيبات اللازمة لتبدأ اللجنة عملها وحشد الدعم من شركاء التنمية الدوليين.

٦٦ - وثمة عدد يقدر بـ ٦٠٠ ٠٠٠ من الشباب في البلاد عاطلون عن العمل في الوقت الراهن. ولمعالجة مشكلة البطالة بين الشباب، أنشئ في عام ٢٠٠٩، بمشاركة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والوكالة الإنمائية الألمانية، ووزارة التعليم والشباب والرياضة، ووزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي، فريق عامل قطاعي. ووضع الفريق إطاراً استراتيجياً يركز على إيجاد فرص العمل. وستعزز الجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل في سيراليون بشكل كبير بالمبلغ الذي تعهّد البنك الدولي مؤخراً بمنحه لقطاع توظيف الشباب، وقدره ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

تاسعا - ملاحظات

٦٧ - تحدد منذ أمد بعيد أن الفساد هو العقبة الرئيسية أمام تقدم سيراليون. ولذا أرحب باعتراف الرئيس كوروما الصريح بالتحدي الذي يمثله الفساد وبالإجراء السريع الذي اتخذته لجنة مكافحة الفساد. وأشجع على بذل مزيد من الجهود لكفالة عدم إضعاف الفساد لمسيرة التقدم التي تستحق الإشادة على طريق تنمية سيراليون، وأدعو إلى اتخاذ إجراء مشترك من قبل جميع الأطراف ذات المصلحة لمعالجة هذه المسألة.

٦٨ - وأشكر شركاء سيراليون الدوليين في التنمية على دعمهم، وأدعو إلى انضمام شركاء آخرين إلى جهود توفير الدعم المالي البالغ الأهمية لتمكين سيراليون من التمتع بمكاسب السلام. وعلى وجه الخصوص، أناشد الشركاء الدوليين كي يوفروا مزيداً من الدعم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك للصندوق الاستثماري الحكومي الخاص لضحايا الحرب.

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، ألاحظ النقص في التمويل المرتقب من المانحين من أجل تنفيذ برنامج الحكومة للتغيير. وأناشد لذلك شركاء سيراليون الدوليين في التنمية كي يقدموا مساعدات سخية إلى حكومة سيراليون من أجل تنفيذ برنامجها للتغيير. ومن شأن دعم برنامج التغيير أن يمكن الحكومة من استيفاء الأهداف الرئيسية للبرنامج، بما في ذلك على وجه الخصوص تطوير الهياكل الأساسية وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف أن يساعد بدوره على تحسين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة، التي ساهمت كلها في جعل سيراليون دولة رقيقة الحال رغم التقدم المحرز حتى الآن.

٧٠ - ويشجعني على ذلك تحسن المناخ السياسي في سيراليون منذ التوقيع على البيان المشترك في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. غير أن التحدي المتمثل في ترسيخ التسامح السياسي وتعزيز نبذ العنف لا يزال ماثلاً للأسف. ولا تعد التطورات التي حدثت مؤخراً، ولا سيما اندلاع العنف والصدامات المسببة للقلق بين أنصار أحزاب المعارضة الرئيسية، وبين الحزب الشعبي لسيراليون وحزب مؤتمر جميع الشعوب الحاكم، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، علامة فآل حسن للسلام والاستقرار في البلد، وكذلك للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٢. وهناك ضرورة ملحة لبناء الثقة والاطمئنان المتبادل بين الأحزاب السياسية الرئيسية. ولذلك أحث الحزب الشعبي لسيراليون وحزب مؤتمر جميع الشعوب على الالتزام بمدونة سلوك الأحزاب السياسية، فضلاً عن الالتزامات المنبثقة عن البيان المشترك المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٧١ - وأرحب بالتعاون بين حكومة سيراليون والشركاء الدوليين في التنمية على مكافحة التهديد الذي تمثله المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة، فهما قادران على زعزعة أسس عملية تعزيز السلام في سيراليون إن لم يتم التصدي لهما. وأحث على مواصلة الجهود في ذلك الصدد. وأود أن أكرر النداء الصادر عن رئاسة تكوين سيراليون في لجنة بناء السلام إلى الدول الأعضاء كي تتبرع بمركبات وقوارب لوكالات قطاع الأمن في سيراليون، من أجل تعزيز فعاليتها في التصدي للجريمة المنظمة.

٧٢ - وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص تقديري لموظفي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وللموظفي المكتسب المتكامل لبناء السلام، الذين أحرزوا تقدماً ملموساً، تحت قيادة الممثل التنفيذي، مايكل فون دير شولينبورغ، تجاه تحقيق أهداف الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، علاوة على مساعدة حكومة سيراليون في دفع برنامج التغيير إلى الأمام. وأشكر أيضاً جميع الشركاء الدوليين في التنمية على تعاونهم البالغ الأهمية مع الأمم المتحدة في سيراليون.